انتفاضة لبنان عام ١٩٥٢

قراءة أولية في العوامل المحركة للتطورات السياسية اللبنانية المعاصرة

المدرس الدكتور
علاء حسين عبد الأمير
المدرس الدكتور
عدنان حسن علي
جامعة الكوفة / كلية الآداب

انتفاضة لبنان عام ١٩٥٢ قراءة أولية في العوامل المحركة للتطورات السياسية اللبنانية المعاصرة

المدرس الدكتور
علاء حسين عبد الأمير
المدرس الدكتور
الدكتور عدنان حسن علي
جامعة الكوفة / كلية الآداب

التمهيد :

كان من نتائج الحرب العالمية الاولى خضوع لبنان لسيطرة الاستعمار الفرنسي احتلالاً وانتدابا زهاء ثلاثة عقود تقريباً، احتك خلالها المجتمع احتكاكاً مباشراً بسلطتين عسكرية وادارية، كانتا اكثر تطوراً وفاعلية مما هي عليه في عهد الاحتلال العثماني[١]، كما انفتحت ابواب البلاد على مصراعيها امام الثقافة والفكر الغربيين لتؤثر بعمق اكثر من السابق ، خصوصاً مع ماهو فرنسي[٢]، مما تمخض في محصلته النهائية، عن ولادة عوامل جديدة شكلت مع خصائص بنية المجتمع (اثنياً- اجتماعياً - اقتصادياً)عوامل التحكم والتحريك الاساسية في واقع البلاد وعلى مختلف الصعد ما زالت اثارها وتاثيراتها مستمرة في لبنان[٣].

ولكي نقف عند هذه العوامل تفاعلاً وتطوراً ومن ثم نتائجاً وقفة المتفحص لكنها واسرارها ادراكا وتحليلاً قدر ما تبيحه امكانياتنا الذاتية والموضوعية، آثرنا تسليط الضوء على أحداث الانتفاضة اللبنانية عام ١٩٥٢، لإيضاح دور تلك العوامل في رسم تطوراتها اولاً وما شكلته بابعادها الزمنية – المكانية من انعطافة تاريخية مهمة وخطرة في الفترة المبكرة من استقلال لبنان ثانياً.

لقد تلقت السيطرة الفرنسية على لبنان ضربات عنيفة، زعزعت وجودها بدءاً ومن ثم انهائه لاحقاً، اثر اجتياح الجيوش الالمانية لفرنسا في العاشر من ايار ١٩٤٠، إذ اضطرت الاخيرة بقيادة المارشال بيتان[٤]، وفي اقل من اسبوعين، الى توقيع معاهدة هدنه مع الالمان، خضعت بموجبها فرنسا واجزاء مهمة من مستعمراتها للهيمنة الالمانية، مما نتج عنه خطراً سوقياً واستراتيجياً على مصالح ومراكز وجود الحلفاء في منطقة الشرق الاوسط، سيما ان اغلبية اعضاء الادارة والقوات العسكرية الفرنسية في سوريا ولبنان اعلنوا ولاءهم لحكومة فيشي[٥]، وهذا يعني تهديداً حقيقياً

من قبل قوات المحور لمنابع النفط في الخليج العربي اولاً ، ولواحدة من اهم القنوات والممرات البحرية الاستراتيجية في العالم (قناة السويس) ثانياً[٦].

فلا غرو اذن أن سعت بريطانيا وحكومة فرنسا الحرة[٧] الى فرض سيطرتها المباشرة على البلدين العربيين المذكورين، وطرد القوات الموالية لفيشي منهما[٨]، فانطلقت قواتها من الاراضي الفلسطينية في الثامن من حزيران ١٩٤١ باتجاه سوريا ولبنان، بعد ان اسقطا عليهما جوا الاف المنشورات، تعلن استقلالهما عن فرنسا، في محاولة مكشوفة هدفت بالاساس الى استمالة الرأي العام السوري واللبناني الى صف الحلفاء اثناء زحفهم[٩]، وعلى كل حال، وبعد قتال استمر حوالي الشهر، حقق الحلفاء نصراً حاسماً، استعادوا في أثره سيطرتهم على الاراضي السورية واللبنانية[١٠].

وقف لبنان جراء هذه التطورات على اعتاب مرحلة جديدة في حياته السياسية اشتدت خلالها المنافسة بين فرنسا وبريطانيا، خاصة وان الاخيرة بذلت كل ما في استطاعتها لاقصاء الفرنسيين عن المنطقة[١١] وقد اخذت المنافسة ابعادا واضحة المعالم في أول انتخابات رئاسية يشهدها لبنان في عهد استقلاله في أيلول ١٩٤٣ اذ أيد البريطانيون بشارة الخوري[١٢] المعروف بميوله اتجاههم، مدعمين موقفه إزاء مرشح الفرنسيين أميل اده[١٣]، فكان لهذا التنافس أولا ولعوامل ارتبطت بمحاولة الفرنسيين للالتفاف على قرار اعلان استقلال لبنان ثانياً وطبيعة التكتلات السياسية التي رافقت هذه التطورات ثالثاً، دور بارز في حسم الانتخابات لصالح بشارة الخوري في الحادي والعشرين من أيلول ١٩٤٣[١٤]،وكان أول رئيس للبنان بعد الاستقلال، ولمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد دستوريا[١٥].

لم يلتزم الرئيس بشارة الخوري بمقررات الدستور اللبناني، فقد بذل جهودا مضنية لتعديله حتى يتمكن من تجديد رئاسته لدورة ثانية فكانت اجراءاته هذه السبب المباشر لاندلاع الانتفاضة اللبنانية عام ١٩٥٢، ولما كان للاحداث التاريخية مقدمات موغلة التجذر في بيئتها ومحيطها تحركها وتفجرها (بدءاً – تطورا- نتائجا) فلا بد اذن ان نسلط الاضواء وبتركيز على واقع البلاد الداخلي (سياسياً- ادارياً- اقتصادياً- اجتماعياً) وطبيعة علاقاته الخارجية (عربياً ودولياً)، في محاولة متواضعة للوقوف على طبيعة دور العوامل تلك في رسم الاحداث وبكل ابعادها.

أولاً: لمحات من الواقع السياسي والاداري في لبنان ١٩٤٣–١٩٥٢:

كانت من أولى العوامل المحركة لتفجير الاوضاع سياسياً كبت الحريات العامة، والخرق المستمر باشكاله المتعددة للديمقراطية في البلاد حيث شهدت اول انتخابات نيابية عام ١٩٤٧ تدخلا سافرا من قبل الرئيس اللبناني[١٦]، في محاولة للحصول على اغلبية مؤيدة داخل المجلس النيابي تمكنه من تعديل الدستور ليتسنى له تجديد رئاسته[١٧]، كما ذكرنا سالفاً، غير ان المعارضة هاجمت الانتخابات وشككت

بمصداقيتها معلنة سخطها واحتجاجاتها على صدور صفحات جرائدها مبينة بالنقد والتفصيل اساليب خرق قدسية الانتخابات، فعلى سبيل المثال جاء في افتتاحية جريدة ((صوت الشعب)) البيروتية بعددها الصادر في السابع والعشرين من ايار ١٩٤٧ ما نصه:

((فوجيء الناخبون بزمر من زُلم المرشحين الحكوميين وافراد عصابة الطاشناق، يضعون على صدورهم شارة خاصة ويحملون المسدسات والهراوات .... يوزعون التعليمات على رجال الشرطة والضباط، بان اضربوا هذا واقبضوا على ذاك، والضباط ينفذون هذه الاوامر))[١٨].

وبالرغم من تعالي احتجاجات المعارضة ومبدئية مواقفها، الا ان الرئيس بشارة الخوري نجح في حصوله على أغلبية كبيرة داخل المجلس النيابي مكنته في الخامس والعشرين من آيار ١٩٤٨ من تعديل الدستور وتجديد رئاسته لست سنوات أخرى[١٩]، ومع ذلك، فخروقاته للديمقراطية والدستور زعزعت مكانته السياسية وافقدته الكثير من رصيده في صفوف الجماهير اللبنانية مما هيا فرصة سانحة اغتنمها منافسوه السياسيين أمثال كميل شمعون[٢٠] وزير الداخلية الطامح لكرسي الرئاسة، الذي أعلن استقالته احتجاجاً على تعديل الدستور في محاولة واضحة لاحراج الرئاسة[٢١]، والمعرضة السياسية التي وحدت صفوفها اعقاب انتخابات نيسان ١٩٥١، وفوزها بثمان مقاعد نيابية [٢٢]، وكان من بين ابرز الفائزين كمال جنبلاط[٢٣]، سامي الصلح[٢٤]، وكميل شمعون، هؤلاء الثلاثة الذين شكلوا مع مؤيديهم مراكز قوى داخل المجتمع اللبناني يحسب لها حساب، لما شكلته من ثقل واضح في الميزان السياسي للدولة أولا، ولقيام اقطابها في تنسيق جهودهم داخل وخارج المجلس النيابي لاسقاط الرئيس بشارة الخوري عن دست الحكم ثانيا[٢٥].

عززت ممارسات القمع والعنف غير المبرر ازاء الحريات العامة عهد الرئيس بشارة رصيد المعارضة في مواجهته ، فعلى سبيل المثال لا الحصر اعتقلت السلطات اثناء تظاهرات الاول من ايار ١٩٥٠، في طرابلس اعدادا كبيرة من العمال وزجت بهم في السجون شهوراً دونما محاكمة، كما واجهت قوى الامن في بيروت تظاهرات السابع والعشرين من حزيران العام ذاته بالرصاص[٢٦].

وكان نصيب الصحافة اللبنانية من سياسة تطويق الديمقراطية والحد من حرية وسائل التعبير النصيب الأوفر حيث شرعت السلطات سلسلة من القوانين والتعليمات كانت بمثابة ضربة قاصمة للصحافة الحرة في البلاد، كان من بينها اقرارها قانونا يبيح تعطيل الصحف التي تطبع اقل من الف وخمسمائة نسخة يوميا، وصدرت ايضا تامينات مالية كبيرة للصحف المجازة، عجز العديد من اصحابها عن الدفع، مما اتاح المجال امام السلطات لاغلاق اثنين وستين صحيفة في اقل من اسبوع[٢٧]، ولم تكتف الحكومة بذلك، بل سعت جاهدة الى إسكات الاصوات الصحفية الحرة عن طريق

الضغط والاكراه، كتهديد الصحفيين بالاعتقال او الاغتيال، ففي كانون أول١٩٥٠ تعرض صاحب جريدة (الشرق) البيروتية، بسبب مواقفه المعارضة، الى حادث اطلاق رصاص في وضح النهار، في حين اعتقلت السلطات صاحب جريدة (كراسي) محمد البعلبكي وامرت باغلاق جريدته في أواخر العام ذاته[٢٨]، ولم يستثن من هذه الممارسات أولئك الصحفيون المتمتعون بحصانة برلمانية كونهم أعضاء بالمجلس النيابي فعلى سبيل المثال تعرض غسان تويني[٢٩] صاحب جريدة (النهار) البيروتية في حزيران ١٩٥١ الى المحاكمة وتعطيل جريدته لنشره ترجمة لاحدى مقالات مجلة (الايكونومست) اللندنية، لمساس بعض فقراتها سياسية الرئيس بشارة الخوري[٣٠].

انعكس تدهور الحياة الديمقراطية سلبا على استقرار الحكومات وفاعلية اجهزتها الادارية في الفترة ما بين ١٩٤٣ و١٩٥٢، برزت ظواهر سلبية، أصبحت مع مرور الزمن، جزاً لا يتجزأ من النظام السياسي اللبنانين يقف في مقدمتها سرعة قيام الوزارات وسقوطهان حيث تشكلت خمسة عشر وزارة في أقل من عقد من الزمن[٣١]، وكان أطولها عمرا وزارة رياض الصلح[٣٢]، السادسة إذ بلغت عاما وخمسة أشهر، بينما كانت اقصرها وزارة صائب سلام[٣٣]، لم تتجاوز سوى أربعة أيام فقط[٣٤].

يبدو واضحا مما تقدم ان البلاد عاشت في ظل أجواء صراع سياسي محتدم، عزز ديمومته عاملان رئيسان، اولهما تمتع الرئيس بشارة بصلاحيات واسعة دستوريا، فهو لم يكن مسؤولا أمام البرلمان مما تسنى له، وبحرية شبه مطلقة، استخدام لعبة قيام وسقوط الوزارات، كورقة رابحة في مناوراته السياسية[٣٥]، أما الثاني فقد ارتبط أساسا بالخلل الكبير في مقررات الميثاق الوطني لعام١٩٤٣[٣٦]، التي كرست الروح الطائفية للبلد بتأكيدها على مراعاة التمثيل الاثني للمجتمع اللبناني في تكوين السلطة (الرئيس،الوزارة)، والمسالة هذه بحد ذاتها، كانت معضلة كبيرة انتعشت فيها صراعات الطوائف والأعراق على حساب التنافس الموضوعي وفق قاعدة الكفاءة والقدرة بالنسبة للمرشحين الى المناصب الوزارية والادارية من ناحية[٣٧]، وما تعرضت له السلطة من هزات عنيفة من ناحية اخرى، بسبب الغياب المفاجيء لإحدى الشخصيات الرئيسية المتفق معها، كما بدا واضحا كل الوضوح، الفراغ الكبير الذي تركه رئيس الوزراء رياض الصلح أعقاب اغتياله عام ١٩٥١[٣٨]، حتى ان بعض المراقبين عد الحادث، إيذاناً بسقوط الرئيس بشارة نفسه[٣٩].

تمخضت الاوضاع هذه عن نتائج سلبية كان من ابرزها، التدهور الفاضح في إداء الجهاز الاداري للدولة وتفاقم مظاهر فساده، الأمر الذي وجد فيه خبير الشؤون اللبنانية الدكتور كمال صليبي، عاملا رئيسيا مسؤولا عن ضعف الاستقلال اللبناني في سنواته الاولى[٤٠]، خاصة وان المحاباة، الرشاوي، والبريقراطية بروتينها المقيت، شكلت المظاهر الاساسية في المؤسسات الادارية[٤١]، اشاعت الفوضى والارتباك داخل مجتمع أصبح على مفترق طرق ومؤسساته تلك حيث لم ير فيها، إلا أدوات نهب

وسلب وعرقلة[٤٢]، فكان عاملاً آخر من عوامل تحريك الرأي العام اللبناني ضد رأس سلطته[٤٣].

ولعل من المفيد هنا الاستشهاد ببعض الأمثلة على تلك المظاهر، كاستئثار مقربي وأعوان أسرة الخوري بالمناصب والمغانم حتى ان الباحث المعروف فيلب حتي وصف الأمر بـ((تحويل البلاد الى مقاطعة خاصة باسرة الخوري))[٤٤].

فشقيق الرئيس الشيخ سليم كانت له باع طولى في إدارة شؤون لبنان وفق ما تقتضيه أهواؤه ومصالحه الاسرية الضيقة، ساعده جهاز كبير من الأتباع والموظفين المتنفذين في تحقيق أهدافه التي لا تثنيه عنها أي سلطة، حتى وان كانت سلطة رئيس الوزراء فعلى سبيل المثال عندما حول رياض الصلح، استنادا الى صلاحياته، وضع حد لتصرفات شقيق الرئيس، اندلعت مواجهة عنيفة بين الطرفين جردت فيها الأسلحة ولم تتوقف الا بالتدخل المباشر من قبل الرئيس اللبناني[٤٥]، تركت الظاهرة هذه ومثيلاتها أسوأ الأثر على مشاعر الرأي العام التي جسدها بوضوح تام الصحفي اللبناني الشهير اسكندر رباش في كتاباته، فقد كتب ما نصه:

((انشا السلطان سليم –شقيق الرئيس– دولة ضمن دولة اسماها الناس دولة فرن الشباك[٤٦] ... كان الشيخ سليم قد نقل نصف السراي – مركز الحكومة– تقريبا الى مقره العام بفرن الشباك تعمل بادارته ومشيئته))[٤٧].

أدت المحسوبية وتدخلات أسرة الخوري[٤٨] الى رص الصفوف المعارضة وتوحيد مراكز القوى السياسية بالعمل على تصعيد المواجهة مع رأس السلطة، ومن هذا المنطلق، وجه لفيف من الساسة في عام ١٩٤٩ مذكرة احتجاج شديدة اللهجة الى الرئيس بشارة الخوري، بينوا فيها، وضع البلاد المزري إثر تحويلها وعلى حد تعبيرهم الى مزرعة خاصة به وباصحابه واسرته، طالبوه في ختامها بتنحيه عن كرسي الحكم[٤٩].

أثرت علل الرئاسة ووزارتها ومؤسساتها الادارية سلبا على البرامج والخطط التنموية التي تمس حياة الفرد والمجتمع اللبناني مسا مباشرا وغير مباشر، لما اكتنفها من تعثر وسؤ انجاز وتوزيع، كما سنلاحظ ذلك في الموضوع التالي.

ثانياً: قراءة موجزة في اوضاع لبنان الاجتماعية – الاقتصادية.

عهد الرئيس بشارة الخوري:

لم يشهد المجتمع اللبناني في العقد الاول من الاستقلال تطورا ايجابيا ملموسا في العديد من مرافقه الاجتماعية والاقتصادية[٥٠]، لا بل ان عددا من النواحي تراجعت

عما كانت عليه في السابق، ناهيك عن تفاقم ظواهر اجتماعية سلبية، الى جانب ولادة أخرى جديدة لم تكن مالوفة في المجتمع قبل الحرب العالمية الثانية[٥١]، فالمؤسسة التعليمية الرسمية ظلت خاضعة للاسس التربوية العلمية الفرنسية دونما تغيير حقيقي يواكب المرحلة الجديدة[٥٢].

كما استمرت المعاناة جراء النقص الحاد في الخدمات الصحية والطبية الى جانب الاهمال المزمن في المشاريع الحيوية كشق الطرق وتوسيع شبكات المياه والكهرباء مع سوء واضح في تخطيط وتسلسل أولويات البرامج الخدمية في الدولة، فمثلا كان الالوف من سكان النبطية في جنوب البلاد يشكون العطش، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة منكبة على توقيع اتفاقية مع إحدى الشركات الامريكية المتخصصة لتحسين مياه الشرب والاستحمام في المناطق السياحية دون أن تعبأ بأمر الجنوب[٥٣]، ولعل من المفيد اقتباس فقرات من مقالة لمجلة (العرفان) الصيداوية بعددها الصادر في أيلول ١٩٤٨، سلطت فيها الاضواء على خيبة أمل سكان الجنوب من عهد الاستقلال جاء فيها:

((منذ سنوات وسنوات نكتب ونصرخ من على صفحات هذه المجلة بضرورة انصاف الجنوب ... فاذا كان الاصلاح لا يمتد الى كل جهة ... فما الفرق بين عهد الانتداب وعهد الاستقلال جبل عامل بحاجة الى جر مياه الشرب إليه والى مشاريع الري والى المستشفيات والطراقات والكهرباء ...))[٥٤].

وتسللت ظواهر سلوكية خطرة الى المجتمع اللبناني، أخذت تنمو بصورة مطردة مع مرور الزمن، كان من أخطرها ازدهار حركة الاتجار بالاسلحة، التي خرجت عن حدود سيطرة السلطة والقانون، فبرزت على مسرح الاحداث تكتلات سياسية واجتماعية مسلحة هددت امن البلاد واستقرارها[٥٥]، سيما ان امتلاك السلاح والتشدق به كان في منظور مجتمع شرقي مثل المجتمع اللبناني من عناصر الرجولة والبطولة، وهنا تكمن خطورته الفادحة.

كما نشطت تجارة المخدرات مع الكيان الصهيوني، بصورة فجرت معها سخط وغضب العديد من أقطاب السياسة في البلاد خصوصا في صفوف المعارضة، التي لم تتوان عن اتهام الرئيس بشارة الخوري شخصيا بالتواطىء مع الجهات المعنية بتلك العمليات المشبوهة[٥٦].

اما الاوضاع الاقتصادية، فلم تكن أفضل حالاً من الواقع الاجتماعي، فالفقر والتخلف، كانا لصيقي أوضاع الفلاح اللبناني بصورة عامة سيما ان الملكية الزراعية لم تتغير في عهد الاستقلال، فقد بقيت معظم الاراضي الزراعية بايدي حفنة قليلة من الملاكين، في حين كان أكثر من ستمائة ألف فلاح، أي (٧٥%) من فلاحي البلاد يعملون أجراء لا يملكون شيئا من الاراضي[٥٧]، ناهيك عن ارهاق كواهلهم بسلسة من

الضرائب شكلت بمجموعها عاملا استنزافياً أخر لقدراتها المعاشية المحدودة أساسا مما أثار نقمتها وتبرمها من سلطة عهد الاستقلال[٥٨].

ولم تكن اوضاع العمال بافضل حال من اوضاع الفلاحين، ان لم تكم أسوا حيث قلة الاجور، وسوء ظروف العمل، مضافا الى انتهاك فاضح لحقوقهم النقابية من قبل السلطة وأرباب العمل الذين لم يألوا جهدا في تسريح وطرد العشرات من عمالهم، كلما أقتضت مصالحهم الخاصة لذلك، فكان لهذه الاجراءات غير المدروسة دور كبير في تفاقم ظاهرة البطالة بين صفوف العمال[٥٩]، الذين بدورهم لم يقفوا مكتوفي الأيدي فقد عبروا عن رفضهم لهذه الأوضاع بسلسلة من الاحتجاجات والتظاهرات والإضرابات العامة، كان من بينها إضراب عمال الترمواي والكهرباء في بيروت عام ١٩٤٦، الذين طالبوا فيه بتحسين أجورهم وظروف عملهم[٦٠].

وبينما عاشت الطبقة الكادحة (الفلاحون، العمال، صغار الموظفين، في ظل حياة الفاقة وقساوة الحاجة، كانت أرباح الشركات الاستثمارية والبنوك الاجنبية، تتصاعد بوتائر سريعة على حساب مصلحة البلاد بصفة عامة والطبقة الفقيرة بخاصة، فاستشرت مع تقادم الزمن حالة غليان شعبي عام عبرت عن نفسها، وفي غير مرة، باضرابات عامة، كان منها على سبيل المثال، لا الحصر، الإضراب الشعبي العام الذي قاده المحامون وعمال سكك الحديد والطلاب في سنة ١٩٥٢ احتجاجا على قرار شركة الكهرباء في رفع أجور إستيفاءاتها من المواطنين جراء خدماتها)[٦١].

شكلت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية، بما أفرزته من علاقات متعارضة - متباينة - بين مختلف طبقات المجتمع أولا، وبين مراكز السلطة والقوى السياسية ثانيا، عنصرا مهما وأساسيا في تحديد مختلف المواقف والطروحات الرسمية والشعبية اتجاه سياسة لبنان الخارجية.

ثالثا: اضواء على سياسة لبنان الخارجية

عهد الرئيس بشارة الخوري

خضعت سياسة لبنان الخارجية وما تزال تخضع، في رسم استراتيجيتها في الغالب الى طرفي معادلة واقعها الداخلي الحساس أولا، والمتغيرات الاقليمية والدولية ثانيا، فعلى الرغم من أن الاغلبية السكانية الساحقة كانوا عربا إلا أنهم ينقسمون الى قسمين كبيرين مسلمين ارتبطوا بأمتن الروابط ومحيطهم العربي الإسلامي، ومسيح تميزوا بصلاتهم العميقة والقوية مع الغرب، فنشب إبان الاستقلال جدلا محموما ان لم نقل صراعا بين الطائفتين[٦٢] حول تحديد هوية لبنان أولا، وسياسته الخارجية ثانيا.

حسم الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ الجدل باقراره الهوية العربية للبنان من جهة، والتأكيد على احتفاضه بعلاقات مميزة مع الغرب من جهة اخرى[٦٣]، في اطار قاعدة توفيقية – متوازنة ترضي الاطراف كافة، وبالتالي تؤمن والى حد ما استقراراً داخل المجتمع اللبناني[٦٤].

فلا غزو اذن، ان نجد الرئيس بشارة الخوري في سني حكمه الاولى، اتبع ظاهريا سياسة خارجية التزمت بقاعدة التوازن هذه[٦٥]، فعلى سبيل المثال عند تأسيس الجامعة العربية وطرح مسودة ميثاقها[٦٦]، اعترض على المادة العاشرة التي تلزم الدول العربية المتعاقدة في اتباع سياسة خارجية لا تضر بسياسة الجامعة ومصالحها[٦٧]، كونها على حد تعبيره أثارت لديه ((بعض الشكوك الحقيقية بسبب وضع لبنان الحساس))[٦٨]، فعمل جاهدا ورئيس وزرائه رياض الصلح ووزير خارجيته سليم تقلا على تعديل المادة المذكورة، وفق ما يتيح للبنان في الاحتفاظ بوضع خاص داخل الجامعة العربية، وبالفعل نجحت الدبلوماسية اللبنانية في حصولها على التعديل المطلوب ساعدها فيه ظروف نشأة الجامعة العربية نفسها[٦٩].

لم تقف سياسة لبنان الخارجية عند ثوابت قاعدة التوازن بين علاقاتها العربية-الغربية، دونما تغيير تكتيكي مرحلي أو حتى استيراتيجي، بسبب تطورات القطب الاخر من المعادلة، (المتغيرات الاقليمية والدولية) الأمر الذي يؤثر تاثيرا كبيرا في الوضع الداخلي وبالتالي في توجيه دفة السياسة الخارجية اللبنانية[٧٠]، وللوقوف عند صورة واضحة الملامح والأبعاد لا بد ان نسلط الاضواء على نماذج من علاقات لبنان الخارجية مع محوريها العربي والغربي، إذ شهدت العلاقات اللبنانية - السورية في عهد الاستقلال فتورا متناميا نقل العلاقة بينهما لاحقا الى أعتاب مرحلة اتسمت بالتشنج والتوتر، أخذت في احيان غير قليلة صورة جفاء وعداء كان لكلا الطرفين فيها مبرراته الذاتية، إذ أن لبنان كانت تخشى الضم السوري، والأخيرة – سوريا- تسعى جاهدة لربط لبنان معها بأمتن الصلات والروابط على أمل تحقيق الوحدة بينهما[٧١].

بناءً على ذلك اتخذت السلطات اللبنانية سلسلة من الاجراءات هدفت من خلالها تحجيم علاقاتها مع القطر السوري، كان منها على سبيل المثال، لا الحصر، قطع العلاقات الاقتصادية بين البلدين عام١٩٥٠ رغم ما تكبده الاقتصاد اللبناني من خسائر فادحة[٧٢]، فقد توقفت الصادرات الزراعية اللبنانية الى سوريا مما ألحق بالمزارعين أفدح الاضرار، الى جانب خسائر كبيرة في الواردات الكمركية المستوفاة عن التجارة السورية المارة عبر لبنان، قدرت بمائة وخمسين ألف ليرة لبنانية يوميا وهو مبلغا كبيرا يومذاك، وتفجر جراء السياسة هذه سخط جماهيري عم عدة مدن رئيسية في البلاد، كانت العاصمة بيروت في مقدمتها إذ عبرت عن نفسها بالاحتجاج والتظاهر، وحتى الصدام العنيف مع أفراد الشرطة كما حدث في طرابلس[٧٣].

أما المواقف من القضية الفلسطينية فقد كان منقسما الى تيارين الاول متذبذب اعتقد أصحابه ان الطريق الأمثل للحل يكمن في التفاوض والمساومة مع الكيان الصهيوني، كان من ممثليه عدد من ابرز مقربي الرئيس بشارة الخوري كصهره الصحفي الشهير ميشال شيحار والمطران اغناطيوس مبارك[٧٤]، في حين مثل التيار الثاني المبدئيون من مناصري نضال الشعب الفلسطيني لتحرير أرضه المغتصبة، وقد ترجموا مواقفهم بالتصدي لسياسة التراخي المتبعة من قبل السلطة ازاء القضية، عن طريق الاحتجاج تارة والقيام بالمظاهرات الشعبية تارة أخرى، وفي توجيه الاسئلة داخل المجلس النيابي الى الحكومة، هي الى الاحتجاج اقرب من منها الى الاستفسار، عن أسباب هزيمة الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨ أمام الكيان الصهيوني[٧٥]، ويجب الا يفوتنا ان نذكر ان القضية الفلسطينية وتداعياتها داخل لبنان استغلت من قبل بعض الساسة المتنافسين على السلطة كورقة تدعم مواقفهم أمام ألرأي العام اللبناني، كما هو الحال في الموقف الانتهازي الذي تبناه كميل شمعون من القضية في أواخر عهد الرئيس بشارة الخوري[٧٦].

وشكلت الثورة المصرية في الثالث والعشرين من تموز ١٩٥٢ وما حققته من نتائج أولية في اقصاء الملك فاروق عن العرش ونفيه خارج البلاد، عاملا حفز المعارضة اللبنانية لبذل قصارى جهودها لاسقاط الرئيس بشارة[٧٧] الذي أكد حقيقة فاعليته في كتابة (حقائق لبنانية) فقد كتب ما نصه :

((نشطت المعارضة على أنواعها بعد الثورة المصرية فقامت معارضة من النواب ضد سامي الصلح واخرى من النواب وسواهم لاحراج الرئاسة ... وللنيل منها))[٧٨].

اتبع الرئيس بشارة الخوري ولفيف من ساسة البلاد المتعاونيين معه سياسة خارجية سعت الى بناء اقوى الروابط مع الغرب، لظنهم انها السبيل الوحيد لتعزيز استقلال لبنان عن محيطه العربي [٧٩]، حتى وان ترتب على ذلك أضراراً اقتصادية فادحة[٨٠]، على سبيل المثال، وقعت الحكومة اللبنانية مع فرنسا في الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٨ اتفاقية نقدية ربطت العملة الوطنية بالفرنك الفرنسي، أدت الى خسائر مالية قدرت بأكثر من مائة مليون ليرة لبنانية من الاحتياطي النقدي للبلاد[٨١]، اندلعت في اثرها موجة انتقادات حادة ضد الحكومة قادها أقطاب المعارضة البرلمانية داخل المجلس النيابي[٨٢].

وابرمت الحكومات اللبنانية خلال العقد الخامس من القرن العشرين عدة اتفاقيات اقتصادية مع عدد من الشركات الامريكية، كانت مكاسب لبنان الاقتصادية فيها ضئيلة ولا توازي خسائرها السياسية، خاصة وان الاتفاقيات احتوت على شروط وقيود من شانها فرض هيمنة إمريكية على البلاد، الذي شكل هو الاخر ورقة اضافية بايدي المعارضة في اثارة الراي العام ضد راس السلطة، فعلى سبيل المثال وصفت

المعارضة اتفاقية مد أنبوب النفط (التابلاين) مع الشركة الامريكية المنفذة عام ١٩٤٨ بـ(قيود انتداب جديد للبلاد)[٨٣].

اما موقف السلطة من مشاريع الغرب في المنطقة فقد تراوحت بين قبول مبطن، واندفاع علني، فعندما أصدرت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا في الخامس والعشرين من ايار ١٩٥٠ ما عرف بـ(البيان الثلاثي)[٨٤]، عقدت المعارضة مع الرئيس بشارة الخوري اجتماعا طالبت فيه اتخاذ موقف حازم اتجاه البيان، إلا ان رد الرئيس جاء مخيبا للآمال مؤكدا لهم ان (لبنان ليس في استطاعته ان يفعل شيئا اذا ما تعرض لاحتلال عسكري)[٨٥].

وكانت لبنان من بين أولى الدول العربية التي وافقت على المشروع الامريكي المعروف بـ(مشروع النقطة الرابعة)[٨٦]، اذ وقعت حكومته في التاسع والعشرين من أيار ١٩٥١ اتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكية بهذا الخصوص، ففتحت ابواب البلاد على مصراعيها امام التغلغل الامريكي وعلى مختلف الصعد[٨٧]، خاصة ان الاتفاقية تضمنت شروطا ادارية أباحت للامريكان الاتصال وبصورة مباشرة مع مختلف الوزارات والمؤسسات الادارية اللبنانية دون حاجة المرور عبر قناة وزارة الخارجية[٨٨]، كما ألزمت البلاد بقيود عسكرية اقل ما يقال عنها أحالت لبنان الى محمية امريكية[٨٩]، ولا بد من الاشارة هنا الى ان معلومات تسربت الى الرأي العام اللبناني عن أعداد خبراء (النقطة الرابعة) من الامريكان دراسة تضمنت لإقامة مشاريع ري على نهر الليطاني تلبية لحاجة الكيان الصهيوني من المياه والطاقة الكهربائية[٩٠].

تعالت احتجاجات المعارضة على مواقف واتجاهات الدبلوماسية اللبنانية حتى وصلت اوجها في موقفها الصلب والمناهض لرغبة الحكومة في الانضمام لمشروع (الدفاع المشترك)[٩١]، حيث عقدت الاحزاب السياسية المعارضة مؤتمرا وطنياً نددت فيه وبحزم بالمشروع الذي عدته (مشروعا يهدد استقلال لبنان)، كما أعلنت تصميمها على حمل الحكومة لرفضه فاندلعت اثر ذلك تظاهرات عارمة اجتاحت كبرى المدن في البلاد[٩٢].

يبدو واضحا مما تقدم أن الأوضاع باتت على شفا حفرة وان عوامل داخلية وخارجية أخذت بالتفاعل لازاحة الرئيس بشارة الخوري عن كرسي الحكم فكانت انتفاضة ١٩٥٢.

رابعا: انتفاضة ١٩٥٢ وسقوط بشارة الخوري:

انطلقت الشرارة الاولى للإنتفاضة في أوائل صيف ١٩٥٢ عندما كتب قطب المعارضة كمال جنبلاط مقالة سياسية في جريدة (الانباء) البيروتية تحت عنوان ذي مغزى واضح ((جاء بهم الاجنبي فليذهب بهم الشعب)) حملت في طياتها الكثير من

التحريض ضد الرئيس بشارة عاداً اياه المسؤول الاول والاخير عن تفاقم اوضاع البلاد سوءاً، ولاقت المقالة صدا كبيراً في مختلف اوساط المجتمع خصوصا ان معظم صحف المعارضة أعادت نشرها مما أحدثت هياجا جماهيريا واسع النطاق زادت من حدته تخبطات الحكومة في اتخاذها قرارات ارتجالية غير موضوعية لحل الازمة، فقد أمرت باغلاق احدى عشرة صحيفة من صحف المعارضة وإحالة أصحابها الى القضاء مما زاد في تباعد الشقة بين السلطة والمعارضة أكثر فأكثر[٩٣]، فكان مسمارا آخر في نعش الرئاسة.

صعدت المعارضة الموقف باتخاذها خطوات حاسمة كان من بينها رص الصفوف وتوحيد الجهود، للدخول في مواجهة فاصلة مع الرئاسة، ولأجل ذلك عقدت في السابع عشر من آب ١٩٥٢ اجتماعا جماهيريا في منطقة (دير القمر)[٩٤]، وقدرت بعض المصادر عدد الحاضرين بحوالي خمسين ألف مواطن مثلوا مختلف أنحاء لبنان[٩٥]، أسفر الاجتماع عن عدة قرارات أكدت في مجملها على ضرورة الاصلاح السياسي الذي لخصته المعارضة بايجاز معبر، في شعار رفعته خلال انعقاد الاجتماع نص على (أيها الرئيس اعدل واعتزل)[٩٦].

حاول الرئيس بشارة الخوري أن يهدا الاوضاع عن طريق مناورة ابدال الوجوه والحكومات بين الحين والاخر، إلا ان محاولاته باءت بالفشل الذريع كونها ما عادت تجدي مع المعارضة المصممة على الاصلاح من جانب ولإدراك الساسة لكنه اللعبة من جهة اخرى، فسددوا ضربات موجعة للرئاسة قبل ان تتمادى في لعبتها هذه اكثر فاكثر، ولعل خير مثال نستشهد به هنا خطاب استقالة رئيس الوزراء سامي الصلح، الذي ألقاه أمام مجلس النواب في التاسع من ايلول عام ١٩٥٢ والمتضمن هجوما عنيفا واتهامات خطيرة للرئيس وعائلته، وتدخلاتهم السافرة في (العدالة والقضاء والمتاجرة بالنفوذ والتساهل مع الكيان الصهيوني واغتصاب صلاحيات رئيس الوزراء)، فضلا عن تاكيداته بـ(إحتفاظ الرئيس بشارة بأموال ضخمة في المصارف الاجنبية خارج البلاد) مختتما خطابه بعبارات اقل ما يقال عنها تسديدات سياسي محترف، جاء فيها:

((انهم – الرئيس وعائلته- أفقروا البلاد وعارضوا الشعب ... أيها السادة الكرام كيف يمكن ان تتوقعوا منا الاستمرار في عملنا في هذا الجو الخانق ... وكيف يمكن أن يكون هناك اصلاح قبل ان يتم اقتلاع مصدر الشر))[٩٧].

تشكلت اثر استقالة وزارة سامي الصلح، وزارة ناظم عكارى غير انها لم تعمر سوى خمسة أيام، بسبب الاضراب العام الذي فجرته المعارضة في معظم انحاء البلاد الذي لم تستطع الحكومة معه فعل شيء لإصرار المضربين على استقالة الرئيس، الذي حاول بدوره الاستعانة بالسياسي المعروف صائب سلام للخروج من

مأزقه، ولكن دون جدوى فالوزارة الجديدة[٩٨]، لم تصمد اكثر من ست وخمسين ساعة حصراً أمام ارتفاع مد المعارضة والاضراب العام الذي أصاب الحياة الاقتصادية والتجارية بشلل شبه تام في معظم المدن اللبنانية الرئيسة كالعاصمة بيروت، طرابلسن بعلبكن صيدا وزحله، خلال يومي الخامس عشر والسادس عشر من أيلول١٩٥٢، الأمر الذي دفع بالرئيس الى محاولة استخدام ورقته الاخيرة (الجيش) للاستعانة به في القضاء على الانتفاضة عسكريا إلا ان قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب[٩٩]، رفض زج الجيش في الامور السياسية[١٠٠].

ولم يبق أمام الرئيس بشارة الخوري بعد ان سقطت جميع أوراقه، الاستقالة، فتقدم بها في الثامن عشر من أيلول ١٩٥٢، أي قبل نهاية ولايته الثانية بحوالي ثلاث سنوات[١٠١]، لتنتهي بذلك واحدة من أهم الاحداث وأخطرها خلال الفترة المبكرة من عهد الاستقلال، التي شكلت بتطوراتها وأبعادها ونتائجها أسس التطورات السياسية اللاحقة في لبنان المعاصر.

هو امش ، البحث:

(١) حول خضوع لبنان للاحتلال والسيطرة الفرنسية، انظر تفاصيل مهمة في: جورج انطونيوس، يقظة العرب، ترجمة الدكتور ناصر الدين اسد والدكتور احسان عباس، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٨، ص٣٤٨ - ٣٥٦ ، ٤٧١-٤٨٠، ٤٩١-٥١١

- **Christoph Andrew And A- Sknya Forstner, La France a La Sechche-de Syrie Integrale 1914-1920 "Relations In Tecationale", No.19, 1979, p.268-273.**

(٢) عن التغلغل الثقافي والفكري الفرنسي في لبنان، انظر على سبيل المثال الدكتور وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص٢٠٧-٢٠٩.

(٣) حول دور العوامل هذه في رسم احداث لبنان المعاصر انظر: فؤاد مطر ، سقوط الامبراطورية اللبنانية ط٢ دار القضايا بيروت ١٩٧٨ ج١ ص٧-١٠.

(٤) المارشال بيتان (١٨٥٦-١٩٥١): التحق بالجيش الفرنسي عام ١٨٧٦، عدَّ منقذ فرنسا خلال الحرب العالمية الاولى، حكم عليه غيابيا في الحرب العالمية الثانية، بالاعدام لتوقيعه اتفاقية استسلام مع المانيا، خفف الحكم بعد انتصار فرنسا الى سجن مدى الحياة، روجر باركنس، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي، دار المامون، بغداد، ١٩٩٠، ج١، ص٤٧٨-٤٨٠.

(٥) في العاشر من تموز ١٩٤٠، حول المجلس الوطني الفرنسي الذي كان مجتمعا في المنتجع الريفي بفشي في فرنسا، رئيس الوزراء المارشال بيتان تولي كامل السلطات، فاعلن نفسه رئيسا للدولة وظلت البلاد تدار طيلة اربع سنوات، أي حتى نهاية الاحتلال الالماني من هذا المنتجع، فعرفت حكومته بحكومة فيشي، آلان بالمر، موسوعة التاريخ الحديث، ترجمة سوسن فيصل السامر ويوسف محمد امين، دار المامون، بغداد، ١٩٩٢، ج٢، ص٣٦٩-٣٧٠.

(٦) جفري ورنز، العراق وسوريا ١٩٤١، ترجمة الدكتور محمد مظفر الادهمي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٦، ص٧٥-٨٠.

(٧) شكل الفرنسيون المناهضون للاحتلال الالماني ولحكومة فيشي الموالية له حكومة منفى، اطلق عليها حكومة فرنسا الحرة، تزعمها شارل ديغول، وتعاونت مع الحلفاء في الحرب ضد دول المحور، آلان بالمر، المصدر السابق، ج١، ص٢٣٦-٢٤٠ .

(8) J.C Hurwitz Lebanese Democracy In its International Setting, Middle East Journal, 1963, Vol.17, P.498.

(٩) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ط٤، المطبعة الاهلية للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٧٨، ص٢٢٧-٢٢٨.

(10) Strate Gieve, A Short History, Op Second World War, Faber Umild, London, pp.99-100.

(١١) انظر تفاصيل مهمة عن انعكاسات هذه التطورات على استقلال لبنان في: وجيه علم الدين، مراحل استقلال دولتي لبنان وسوريا ١٩٢٢ -١٩٤٣، دار الكتب بيروت، ١٩٦٧، ص٢٢٧-٢٢٨.

- Eile Kedourti, The Chatham Hous Version And Others Middle Eastern, Weidenfield And Nicolson, London, 1970, pp.221-223.

(١٢) بشارة الخوري (١٨٩٠-١٩٦٤)، درس الحقوق في فرنسا، أول منصب شغله وزيرا للداخلية عام ١٩٢٦، انتخب رئيسا للجمهورية اللبنانية عام ١٩٤٣، استقال اثر انتفاضة ١٩٥٢ من منصبه، احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٤، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠، ص٢٥٢.

(١٣) اميل اده (١٨٨٤-١٩٤٩)، ولد في دمشق نال ليسانس في القانون من فرنسا عام ١٩٢٦ شغل منصب عضو مجلس الشيوخ اللبناني عدة مرات أصبح رئيسا للوزراء عام ١٩٢٩ ومن ثم رئيسا للجمهورية خلال ١٩٣٦-١٩٤٣، انظر تفاصيل وليدك عوض، أصحاب الفخامة رؤساء لبنان المطبعة الاهلية للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٧٧، ص١٩٩-٢٥٠.

(١٤) بشارة خليل الخوري، حقائق لبنانية، منشورات اوراق لبنانية بيروت، ١٩٦٠، ج٢، ص١٥.

- George Haddad, Fifty Years Modern Syria And Lebanon, Beirut, 1950, pp.93.

(١٥) حسب المادة ٤٩ من الدستور اللبناني، انظر نصها في: فؤاد مطر،المصدر السابق، ج٢، ص١٧٥.

(١٦) "العرفان" (مجلة)، صيدا، تموز ١٩٤٧، ج٣، ص١٠١٣.

(١٧) سامي الصلح، احتكم الى التاريخ، دار النهار، بيروت، ١٩٧٠، ص٨٣.

(١٨) مقتبس عن:
نقولاي. هـ . هوفهانسيان، النضال التحرري الوطني في لبنان ١٩٣٩-١٩٥٨، تعريب بسام اندريان، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤، ص٤.

(١٩) جورج لنشوفشكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، مطبعة اسعد، بغداد، د. ت، ج١، ص٦٤ .

(٢٠) كميل شمعون (١٩٠٠-): درس القانون في فرنسا عام ١٩٢٤، انتخب عضوا في المجلس النيابي لاول مرة عام ١٩٣٤، شغل منصب وزيرا للمالية عام ١٩٣٨، تسلم منصب رئاسة الجمهورية عام ١٩٥٢، انظر: احمد عطية الله، المصدر السابق، ص ١٢٣٢.

(21) Fahim Qubain Crisis In Lebanon, The Middle East Institute, 1961, p.22.

(٢٢) وهم: كمال جنبلاط، كميل شمعون، والنائب الكتائبي جوزيف شارد، ونائب الكتلة الوطنية بيارده، وحميد فرنجية، اميل البستاني، عبد الله الحاج،

- Great Soviet Encyclopedia, MaCmillan, I.N.C., New York, 1973, vol.14, p.321.

(٢٣) كمال جنبلاط (١٩١٧-١٩٧٧): دخل المجلس النيابي لاول مرة عام ١٩٤٣، شغل منصب وزيرا للاقتصاد والزراعة عام ١٩٤٦، ومنذ هذا التاريخ اصبح عضوا بارزا في السياسة اللبنانية، اعدم في ٢٦ اذار ١٩٧٧، انظر احمد عطية الله، المصدر السابق، ص١٢٢٨.

(٢٤) سامي الصلح (١٨٨٧-١٩٦٨): سياسي لبناني ولد في عكا انتخب نائبا في مجلس النواب عام ١٩٤٢ ألف اولى وزاراته عام ١٩٤٥ وفي عهد وزارته السابعة وافقت لبنان على مبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧، انظر: "المنجد في اللغة والاعلام"، ط٢٣، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٨٦، ص٢٤٥؛ احمد عطية الله: المصدر السابق، ص ٧٥٣-٧٥٤.

(٢٥) صلاح العقاد، المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٥٨، ط٢، معهد البحوث والدراسات، القاهرة، ١٩٦٧، ص٢٠٠؛

- Fahim Qubain, Op.Cit.. P.22.

(٢٦) انظر تفاصيل مهمة عن التظاهرتين في: نقولاي. هـ. هوفهانيسان، المصدر السابق، ص٥٠-٥٢.

(٢٧) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ص٦٥.

(٢٨) "العرفان"، كانون الاول ١٩٥٠، ج١، ص١١٨-١١٩.

(٢٩) اغتيل غسان تويني عام ١٩٥٨ فكان السبب المباشر لاندلاع الانتفاضة الشعبية اللبنانية عام ١٩٥٨ ضد الرئيس كميل شمعون، انظر التفاصيل في: علاء حسين عبد الأمير الرهيمي، موقف العراق من الانتفاضة اللبنانية ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد / كلية الآداب، ١٩٩٢، ص ٤٦-٤٨.

(٣٠) "العرفان"، حزيران ١٩٥١، ج٧، ص٨٣٨-٨٣٩.
(٣١) تشكلت في عهد الرئيس بشارة الخوري الممتدة من أيلول ١٩٤٣ وحتى أيلول ١٩٥٢ خمسة عشر وزارة، ثمان في فترة رئاسته الأولى، وما تبقى في فترة رئاسته الثانية، عبده عويدات، النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية والعالم، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٦١، ص٦٦-٦٧.
(٣٢) رياض الصلح (١٨٩٤-١٩٥١): ولد في صيدا، يعد من الشخصيات السياسية في لبنان، شكل الوزارة مرارا كان من بينها وزارته السادسة التي استغرقت من الأول من تشرين أول ١٩٤٦ وحتى الرابع عشر من شباط ١٩٥١، اغتيل في عمان ١٩٥١، المنجد، المصدر السابق، ص ٤٢٥.
(٣٣) صائب سلام (١٩٠٥-): برز اسمه كسياسي لبناني اثر اعتقال بشارة الخوري من قبل القوات الفرنسية عام ١٩٤٣، أصبح وزيرا للداخلية في العام ذاته وشغل منصب وزيرا للخارجية عام ١٩٤٦، شكل آخر وزارة في عهد الرئيس، بشارة خلال الفترة من الرابع عشر حتى الثامن عشر من أيلول ١٩٥٢. احمد عطية الله، المصدر السابق، ص ١٨٨٦.
(٣٤) بشارة خليل الخوري، المصدر السابق، ص ٣٢٥-٣٢٧.
(٣٥) نجلاء عز الدين، العالم العربي، ترجمة محمد عوض وآخرون، دار احياء الكتب العربية، بيروت، ١٩٥٣، ص٢٥١.
(٣٦) الميثاق الوطني: اتفاق شفوي بين بشارة الخوري ورياض الصلح في ١٩٤٣ على ان يكون: رئيس الجمهورية مسيحيا مارونيا، ورئيس الوزراء مسلم سني، رئيس مجلس النواب مسلم شيعي انظر التفاصيل:

- **The Encyclopedia Americana, New York, 1980, vol.17, P.143.**

(٣٧) عبده عويدات، المصر السابق، ص ٦٨.
(٣٨) اغتيل على ايدي جماعة تنتمي الى (الحزب القومي السوري الاجتماعي) ردا على اعدام حكومة رياض الصلح لسبعة من قادة الحزب بما فيهم مؤسسه انطوان سعاده اثر فشل محاولتهم الانقلابية عام ١٩٤٩،انظر:

- **George Kirk Contem Parary Arab Polities Concise History Mathaem And Corte London 1962. P.117-118.**

(٣٩) اسكندر رياش، رؤوساء لبنان كما عرفتهم، المكتب التجاري، بيروت ١٩٦١، ص١٥٧-١٥٨.
(٤٠) كمال الصليبي، المصدر السابق، ص٢٤٠.
(٤١) دار الكتب والوثائق: "الوحدة الوثائقية"، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٤٠٨٠٨، تقرير المفوضية الملكية العراقية في بيروت، المرقم ١٠/١/٤٥، في ١١ نيسان ١٩٤٦، ص٣٥.
(٤٢) رالف كرو، الاصلاح الاداري في لبنان، "الأبحاث" (مجلة) تصدرها الجامعة الأمريكية في بيروت، ١٩٦١، ج١. ص٦٨.
(٤٣) ناديه كرامي ونواف كرامي، واقع الثورة اللبنانية، مطبعة اكرم، بيروت، ١٩٥٩، ص٩.
(٤٤) فيليب حتي، لبنان في التاريخ، ترجمة انيس فريحة، مؤسسة فرانكلين، بيروت – نيويورك، ١٩٥٩، ص٦١٧.
(٤٥) "العرفان"، آذار ١٩٥٠، ج٣، ص٣٥٥.
(٤٦) فرن الشباك مسقط راس عائلة الرئيس بشارة الخوري.
(٤٧) اسكندر رياش، المصدر السابق، ص١٥٥-١٥٦.
(٤٨) انظر تفاصيل مهمة في:
دار الكتب والوثائق: "الوحدة الوثائقية" ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٤٠٨٠٨، تقرير المفوضية الملكية العراقية في بيروت، المرقم ١٠/١/٥١ في ١١ نيسان ١٩٤٦، ص٣٤، "العرفان" أيلول ١٩٤٩، ج٣، ص١٠٠٥.
(٤٩) اسكندر رباش، المصدر السابق، ص ١٥٩.
(٥٠) انظر تفاصيل مهمة في:
نقولاي هوفهانسيان، المصدر السابق، ص١٩-٣٧.
(٥١) باسم الجسر رئاسة وسياسة ولبنان جديد مكتبة الحياة ١٩٦٤ ص٦٨-٧١.
(٥٢) زكي النقاش لبنان بين الحقيقة والظلال المكتب التجاري للطباعة والنشر بيروت د.ت ص ١١٩، ١٣٦.
(٥٣) مصطفى الخالدي، حاضر لبنان المسلم، دار الامد البحري اخوان، بيروت، ١٩٧٧، ص١٥.
(٥٤) "العرفان"، ايلول ١٩٤٨، ج١، ص١٤٢٨.
(٥٥) بسام الجسر، الصراعات اللبنانية والوفاق ١٩٢٠-١٩٧٥، دار النهار، بيروت، د.ت، ص١١٨-١١٩.
(٥٦) "العرفان"، تموز ١٩٥١، ج٨، ص٩٥٩.

(٥٧) "العرفان"، حزيران ١٩٤٩، ج٦، ص٨٢٤-٨٢٥، نقولاي هوفهانسيان، المصدر السابق، ص٣٢.
(٥٨) "العرفان"، نوار ١٩٤٦، ج٦، ص٦٠٧.
(٥٩) سامي الصلح، المصدر السابق، ص٩٢.
(٦٠) "العرفان"، نوار ١٩٤٦، ج٦، ص٦٠٧.
(٦١) زكي النقاش، المصدر السابق، ص١٨٤، ٢٩٧-٣٠٠.
(٦٢) حول جذور الصراع بين مسيحي ومسلمي لبنان ودور المؤثرات الخارجية فيه: انظر كارل بروكلمان تاريخ الشعوب الاسلامية نقله الى العربية نبيه امين فارس ومنير البعلبكي، ط٨، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩، ص٥٦٢-٥٦٧، ٥٧٣-٥٧٤.
(63) Michael Lonides, Divideano Lose The Arab Revett Of 1955-1958, London, 1960, p.240, J.C. Herwitz, Op.Cit., p.500.
(64) Nagib Dohdah, Evolution–Historique Duliban Librr Airie Duliban, Beirut, 1968, pp.279-280.
(٦٥) انظر تفاصيل مهمة: فؤاد شاهين، الطائفية في لبنان، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٠، ص١١٨.
(٦٦) انظر تفاصيل مهمة حول الجامعة العربية في : محمد طلعت الغنيمي، جامعة الدول العربية دراسة قانونية سياسية، منشاة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٤.
(٦٧) زكي النقاش، المصدر السابق، ص١٠٣.
(٦٨) بشارة خليل الخوري، المصدر السابق، ص١١٠.
(٦٩) المصدر نفسه، ص١١٠-١١١.
(٧٠) انظر على سبيل المثال: ل. كارل براون، السياسة الدولية والشرق الاوسط قواعد قديمة لعبة خطيرة، ترجمة عبد الهادي حسين جياد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧، ص١٢٢-١٢٧، ١٤٤-١٤٥.
(٧١) حول الموضوع انظر: الدكتور علي المحافظة: موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.
(٧٢) "العرفان"، اب ١٩٥٠، ج٨، ص٩٥٥ ٩٦٠.

- Fahim Quban, Op.Cit., p.35.

(٧٣) "العرفان"، نيسان ١٩٥٠،ج٧، ص٤٧٣.
(٧٤) انظر تفاصيل مهمة: دار الكتب والوثائق: "الوحدة الوثائقية"، ملفات البلاط الملكي، تسلسل ٤٨٠٨، تقرير المفوضية الملكية العراقية في بيروت، المرقم ١/١٠، في ٦ تشرين الثاني ١٩٤٨، ص٥.
(٧٥) المصدر السابق، ص ٥-٧، "العرفان"، ايلول ١٩٤٨، ج٩، ص١٤٢٨ -١٤٣٣.
(٧٦) حسان حلاق موقف لبنان العسكري والسياسي في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ *افاق عربية* (مجلة) بغداد ايلول ١٩٨١ العدد التاسع ص٢٤-٢٥.
(77) Nicola . A. Ziadeh, Syria And Lebanon, Ernest Benn Limited, London, 1957, p.123.
(٧٨) زكي النقاش، المصر السابق، ص٣٠٦-٣٠٧.
(٧٩) فشلت سياسة عزل لبنان عن محيطها العربي فشلا ذريعا، لمقاومتها من قبل التيارات الشعبية القومية العربية والاسلامية داخل لبنان، مما أدى الى حدوث صراعات عنيفة – دامية في البلاد، كان منها الانتفاضة الشعبية عام ١٩٥٨، والحرب الاهلية الدامية خلال ١٩٧٥-١٩٩٠، وفي الاخيرة برزت بصورة أعمق الارتباطات والتداخلات مع المحيط العربي والاسلامي.
(80) - Great Soviet Encyclopedia, Op .Cit., p.321.
(٨١) سامي الصلح، المصدر السابق، ص٩٢-٩٣.
(٨٢) "العرفان"، ايلول، ١٩٤٨، ج٩، ص١٤٣٠.
(٨٣) "العرفان"، اذار، ١٩٤٩، ج٣، ص٣٣٣.
(٨٤) تضمن "البيان الثلاثي" تعهد الدول الثلاث المحافظة على الكيانات السياسية في منطقة الشرق الاوسط، الأمر الذي يعني وبصورة لا لبس فيها تعهدها الضمني بحماية اسرائيل الكيان المفتعل، انظر:

- Naseer Aruri And Hataatie Hevener, France And Middle East, "Middle East Jounal", 1969, vol.23, p.480.

(٨٥) نقولاي هوفهانسيان، المصدر السابق، ص١٢٥-١٢٦.

(٨٦) النقطة الرابعة: مشروع لمرحلة الرئيس الامريكي ترومان في ١٢ كانون اول ١٩٤٧ لذا عرف أيضا "مبدا ترومان" هدف الى تعميق التغلغل الامريكي في العديد من مناطق العالم سياسيا واقتصاديا، شمل في البداية تركيا واليونان، وبعد عام ١٩٥١ انضمت إليه افغانستان، مصر، العراق، ايران، لبنان، السعودية، اسرائيل، الاردن والباكستان.
انظر: روجر باركنس، المصدر السابق، ج٢، ص٦٠٧، نقولاي هوفها نسيان، المصدر السابق، ص١١٤-١١٥.
(٨٧) "القبس" (جريدة) دمشق، اول اذار ١٩٥١، العدد ٤٢٩٢، المصدر نفسه، ١٣ ايار ١٩٥٢، العدد٤٥٩٧.
(٨٨) نقولاي هوفهانسيان، المصدر السابق، ص ١٢٠.
(٨٩) تضمن الاتفاق الشروط التالية: ١- اعلان انضمام لبنان الى معسكر الغربي، واستعداده لوضع اراضيه تحت اشراف عسكري امريكي في حالة وقوع حرب، ٢- يرخص لقوات امريكية بدخول لبنان لحماية المؤسسات النفطية فيه، ٣- التشاور في امرانشاء هيئة أركان مشتركة لاعداد خطط حماية المصالح الامريكية في لبنان، انظر: "القبس"، ١٩ شباط، ١٩٥١، العدد٤٢٨٥.
(٩٠) "القبس"، اول اذار ١٩٥١، العدد٤٢٩٢.
(٩١) مشروع الدفاع المشترك: اثر اشتداد حدة الحرب الباردة، سعت بريطانيا الى تعزيز وجودها في منطقة الشرق الاوسط، بالارتباط مع دولها بأحلاف عسكرية كان من بينها المشروع هذا عام ١٩٥١، انظر تفاصيل مهمة في: نقولاي هوفهانيسان، المصدر السابق، ص١٢٦-١٣٤.
(92) "Graet Soviet Encyclopedia", Op.Cit., p.321.
(٩٣) كمال جنبلاط، حقيقة الثورة اللبنانية، دار النشر العربية، بيروت، ١٩٥٩، ص٢٠؛

- Fahim Quban, Op. Cit., p.22.

(٩٤) دير القمر: بلدة لبنانية ضمن قضاء الشوف، كانت في السابق عاصمة لأمراء المعنيين والشهابيين، انظر: المنجد، المصدر السابق، ص٢٩٤.
(٩٥) نادية كرامي ونواف كرامي، المصدر السابق، ص١٠.
(٩٦) سامي الصلح، المصدر السابق، ص٩٩-١٠٠،

- Fahim Qubian, Op.Cit., p.23.

(٩٧) عبده عويدات، المصدر السابق، ص ٦٧.
(٩٨) تشكلت وزارة صائب سلام في ١٤ أيلول وسقطت في الثامن منه عام ١٩٥٢.
(٩٩) فيليب حتي، المصدر السابق، ص٦١٨،

- Fahim Qubian, Op.Cit., p.24.

(١٠٠) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص ٢٠٣-٢٠٤.
(١٠١) ناديه كرامي ونواف كرامي، المصدر السابق، ص١٠.

قائمة المصادر والمراجع

اولا: الوثائق غير المنشورة:

دار الكتب والوثائق(الوحدة الوثائقية) ملفات البلاط الملكي تسلسل ٤٨٠٨ :
(١) تقرير المفوضية الملكية العراقية في بيروت المرقم ١٠/١/٤٥ في ٤ نيسان ١٩٤٦.
(٢) تقرير المفوضية الملكية العراقية في بيروت المرقم ١٠/١/٥١ في ١١ نيسان ١٩٤٦.
(٣) تقرير المفوضية الملكية العراقية في بيروت المرقم١٠/١ في٦ تشرين الثاني ١٩٤٨.

ثانياً: رسالة جامعية غير منشورة:

علاء حسين عبد الامير الرهيمي، موقف العراق من الانتفاضة اللبنانية ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد – كلية الاداب، ١٩٩٢.

ثالثاً: المصادر والمراجع العربية والمعربة:

(١) احمد عطية الله ، القاموس السياسي، ط٤، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠.
(٢) اسكندر رباش، رؤساء لبنان كما عرفتهم، المكتب التجاري، بيروت،١٩٦١.
(٣) الان بالمر، موسوعة التاريخ الحديث، ترجمة سوسن فيصل السامر ويوسف محمد امين، دار المامون، بغداد، ١٩٩٢.
(٤) باسم الجسر، رئاسة وسياسة ولبنان جديد، مكتبة الحياة، بيروت،١٩٦٤.
(٥) باسم الجسر، الصراعات اللبنانية والوفاق ١٩٢٠-١٩٧٥، دار النهار، بيروت، د.ت.
(٦) بشارة خليل الخوري، حقائق لبنانية، منشورات اوراق لبنانية، بيروت،١٩٦٠.
(٧) جفري ونر، العراق وسوريا، ترجمة الدكتور محمد مظفر الادهمي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٦.
(٨) كمال جنبلاط، حقيقة الثورة اللبنانية، دار النشر العربية، بيروت، ١٩٥٩.
(٩) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ط٤، المطبعة الاهلية للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٧٨.
(١٠) ل. كارل بروان، السياسة الدولية والشرق الاوسط قواعد قديمة للعبة خطيرة، ترجمة عبد الهادي حسين جياد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٧.
(١١) محمد طلعت الغنيمي، جامعة الدول العربية، دراسة قانونية وسياسية، منشاة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٤.
(١٢) المنجد في اللغة والاعلام، ط٢٣، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٨٦.
(١٣) مصطفى الخالدي، حاضر لبنان المسلم، دار الاحد البحري اخوان، بيروت، ١٩٧٧.
(١٤) نادية كرامي ونواف كرامي، واقع الثورة اللبنانية، مطبعة اكرم، بيروت، ١٩٥٩.
(١٥) نجلاء عز الدين، العالم العربي، ترجمة محمد عوض واخرون، دار احياء الكتب العربية، بيروت، ١٩٥٣.
(١٦) نقولاي. هـ. هوفهانسيان، النضال التحريري الوطني في لبنان ١٩٣٩-١٩٥٨، تعريب بسام اندريان، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤.
(١٧) الدكتور وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تارخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨.
(١٨) وجيه علم الدين، مراحل استقلال دولتي لبنان وسوريا ١٩٢٢-١٩٤٣، دار الكتب بيروت، ١٩٦٧.
(١٩) وليد عوض، اصحاب الفخامة رؤوساء لبنان، المطبعة الاهلية للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٧٧.
(٢٠) جورج انطونيوس، يقظة العرب، ترجمة الدكتور ناصر الدين اسد والدكتور احسان عباس، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٨.
(٢١) جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العلمية، ترجمة جعفر خياط، مطبعة اسعد، بغداد، د.ت.
(٢٢) حسان حلاق، موقف لبنان العسكري والسياسي في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، "افاق عربية"(مجلة)، بغداد، ايلول ١٩٨٠، العدد التاسع.
(٢٣) رالف كرو، الاصلاح الاداري في لبنان، "الابحاث" (مجلة)، بيروت، ج١، ١٩٦٠.
(٢٤) روجر باكنس، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي، دار المامون، بغداد، ١٩٩٠.
(٢٥) زكي النقاش، لبنان بين الحقيقة والظلال، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.
(٢٦) سامي الصلح، احتكم الى التاريخ، دار النهار، بيروت،١٩٧٠.
(٢٧) صلاح العقاد، المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٥٨، ط٥، معهد البحوث والدراسات، القاهرة، ١٩٦٧.
(٢٨) عبده عويدات، النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية والعالم، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٦١.
(٢٩) الدكتور علي المحافظة، موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.
(٣٠) فؤاد شاهين، الطائفية في لبنان، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٠.
(٣١) فؤاد مطر، سقوط الامبراطورية اللبنانية، ط٢، دار القضايا، بيروت، ١٩٧٨.
(٣٢) فيليب حتي، لبنان في التاريخ، ترجمة انيس فريحة، مؤسسة فرانكلين، بيروت – نيويورك، ١٩٥٩.
(٣٣) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الاسلامية، نقله الى العربية امين فارس ومنير البعلبكي، ط٨، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩.

رابعاً: المصادر والمراجع الاجنبية:

(1) Christoph Andrew And A.Sarya Forstner Lafrance A La Sechche-de Syrie Integrate 1914-1920, "Relations In Terationale", N.19, 1979.
(2) Eile Kedourie, The Chatha House Version And Other Middle Eastern Weiden, Field And Nicolson, London, 1970.
(3) Fahim Qubain Crisis In Lebanon, The Middle East Institute, 1961.
(4) George Haddad, Fifty Years Modern Syria and Lebanon, Beirut, 1950.
(5) George Kirk, Contemporary Arab Polities Concise History Mothuem And Coltd, London, 1962.
(6) "Great Soviet Encyclopedia", Macmillan I.N.C., New York, vol.14, 1973.
(7) J. C. Hurwitz, Lebanese Democracy In Its International Setting, "Middle East Journal", vol.17, 1963.
(8) Michael Ionides, Divide and Lose the Arab Revelt of 1955-1958, London, 1960.
(9) Nagib Dahdah, Evolution- Historique du Liban Librr Aieie du Liban, Beirut, 1968.
(10) Naseer Aruri And Natulie Levener, France And Middle East, "Middle East Journal", vol.23, 1969.
(11) Nicola. A. Ziadeh, Syria And Lebanon, Ernest Been Limited, London, 1957.
(12) Strate Cieve Ast. Other History Of Second World War Paoer Umild, London.
(13) "The Encyclopedia Americana", New York, vol.17, 1980.

خامساً: الصحف والمجلات العراقية والعربية والاجنبية:

(١) "ابحاث" (مجلة) بيروت.
(٢) " افاق عربية" (مجلة) بغداد.
(٣) " العرفان" (مجلة) صيدا.
(٤) " القبس" (جريدة) دمشق.

(1) "Middle East Journal", U.S.A.
(2) "Relations In Terationales".